البحرين

ينص الدستور البحريني على الحرية الدينية، كما أنّ القوانين الأخرى والسياسات ساهمت في الممارسات الحرة بشكل عام للشعائر الدينية. وتضمن المادة 22 من الدستور حرية الضمير، وعدم انتهاك حرية المعتقد، وحرية أداء الشعائر الدينية، وإقامة استعراضات واجتماعات دينية بما يتمشّى مع الأعراف المتبعة في البلاد. غير أن الحكومة فرضت بعض القيود على ممارسة هذه الحقوق.

لم يطرأ أيّ تغيير على وضع احترام الحرية الدينية من قبل الحكومة خلال الفترة التي يغطّيها التقرير. غير أنّ الحكومة واصلت ممارسة مستوى من الرقابة على المسلمين السنة والشيعة. واستمرّت الاحتجاجات على أعمال التمييز في موقف الحكومة ضد الشيعة في بعض المجالات. وواصل أعضاء جماعات دينية أخرى ممن يمارسون شعائر ديانتهم بشكل هادئ ذلك دون تدخل الحكومة.

لم ترد أيّ تقارير عن انتهاكات مجتمعية أو تمييز يستند على الانتماء الديني، أو المعتقد، أو ممارسة الشعائر الدينية. ولكن كانت هناك بعض التقارير حول بعض التوتر ما بين السنة والشيعة.

تناقش الحكومة الأمريكية قضايا الحرية الدينية مع الحكومة البحرينية ضمن سياستها الشاملة التي تقوم على الترويج لحقوق الإنسان.

الجزء الأول– الديمغرافية الدينية

تمتد البحرين على مساحة 231 ميلا مربعا ويبلغ مجموع سكانها 1,05 مليون نسمة. ويمثّل المسلمون نسبة 99 في المائة من السكان، بينما يمثل اليهود والمسيحيون والهندوس والبهائيون نسبة 1 في المائة المتبقية. وينتمي المسلمون إلى المذهبين السني والشيعي في الإسلام حيث يشكل الشيعة حوالى 70 في المائة من مجموع السكان المسلمين.

يشكل الرعايا الأجانب وأغلبهم من جنوب آسيا وبعض الدول العربية الأخرى ما يقدر ب49 في المائة من مجموع السكان. ويؤمن حوالى نصف المقيمين الأجانب بديانات غير إسلامية بمن فيهم المسيحيون (بصورة أساسية الروم الكاثوليك، والبروتستانت والسريان الأرثوذوكس وكنسية مار توما من جنوب الهند)، والهندوس والبهائيون والبوذيون والسيخ.

يُعزى جزء كبير من التوتّر بين السنة والشيعة البحرانيين إلى عوامل اجتماعية واقتصادية. ويشكل المسلمون الشيعة أغلبية المواطنين الفقراء من السكان، كما أنّ معدل البطالة في صفوفهم أعلى من المسلمين السنة، على الرّغم من وجود استثناءات كثيرة خاصة في أوساط العديد من عائلات التجار والعلماء الشيعة، وفي المناطق السنية الأقدم. لقد عاش المسلمون السنة والشيعة تاريخيا في قرى منفصلة جغرافيا عن بعضها البعض، ولكن الاختلاط ازداد بين الطائفتين. ونتيجة للمكانة الاجتماعية والاقتصادية الأدنى للشيعة بشكل عام ومستوى مدارسهم الحكومية الأقل جودة بالمقارنة مع المدارس الخاصة، يحظى المسلمون الشيعة الأقل ثراء بفرص أقل للحصول على التعليم الجامعي وتعليم الدراسات العليا ذي الجودة العالمية.

الجزء الثاني – وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني والسياسي العام

ينص الدستور على الحرية الدينية، غير أن هناك قيودا مفروضة على هذا الحق.

لا يفرض الدستور أي قيود على حق اختيار أو تغيير أو ممارسة الشخص لدينه، بما فيها دراسة ومناقشة هذه المعتقدات والترويج لها. وتلتزم الحكومة وتنفذ هذه البنود. ويمنع الدستور التمييز على أساس الدين أو العقيدة بما فيه التمييز الذي يقوم به أفراد خواص. ولكن لا يوجد قانون لمنع التمييز أو اجراءات للتقدم بشكوى.

تنظم قوانين الشريعة الأحوال الشخصية، كما يمكن أن تختلف حقوق الفرد تبعا للتفسيرات الشيعية أو السنية كما يحددها دين الفرد أو المحاكم. وتتمتع النساء من أهل السنة والشيعة بحق طلب تطليقها من الزوج. وتوافق المحاكم الشرعية على ذلك في أغلب الحالات لكنّها ليست ملزمة بذلك. وتتمتّع النساء من أهل السنة والشيعة بحق الملكية وإرث الممتلكات، وقد تمثل نفسها في جميع القضايا العامة والقانونية. وفي غياب وريث ذكر مباشر لتركة الشخص المتوفى، يمكن للمرأة الشيعية الحصول على جميع ممتلكات الميراث. وفي مقابل ذلك، لا تحصل المرأة السنية، في حال غياب وريث مباشر لتركة الشخص المتوفى، سوى على جزء من الميراث تبعا لتفسيرات السنة لأمور الشريعة، فيما يتم توزيع ما تبقى من الميراث بين الإخوة والأعمام والأخوال وأبناء العمومة من الذكور للشخص المتوفى. ويجوز للمرأة المسلمة شرعا الزواج من رجل مسلم فقط. وغالبا ما يعتنق الرجال غير المسلمين الإسلام ضمن التخطيط للزواج من مسلمة. وينصّ الدستور على أن الاسلام هو دين الدولة. كما يمنح القانون الحكومة سلطة مراقبة الخطب الدينية ويقاضي رجال الدين إذا قاموا بالتحريض على الطائفية أو العنف، ولكن الحكومة لم تقاضي أي رجل دين بتهمة التحريض خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

يحظر القانون الكتابات المعادية للاسلام ولكن لا يفرض أي قيود على حرية التعبير الدينية.

ينص القانون على أن الشريعة هي مصدر رئيسي من مصادر التشريع. وتتكون الأنظمة المدنية والجنائية من خليط متشابك من المحاكم المستندة على مصادر قانونية متنوعة، بما فيها الشريعة السنية والشيعية، والقانون العشائري، والقوانين واللوائح المدنية الأخرى. وعدد القضاة الشيعة أكبر قليلا من عدد نظرائهم من السنة. ويمنح الدستور النساء حرياتهن السياسية بينما تحكم قوانين الشريعة الأحوال الشخصية.

تحتفل الحكومة بالأعياد الاسلامية التالية كأعياد وطنية: مولد النبي محمد وأعياد الفطر والأضحى وبداية السنة الهجرية وعاشوراء.

تسمح الحكومة بتشكيل منظّمات غير حكومية سياسية تستند إلى الدين من خلال تسجيلها على أنها "جمعيات" سياسية تعمل كأحزاب تتمتع بسلطة قانونية للقيام بأنشطتها السياسية.

يسمح القانون بالمؤلفات الدينية والمواد الدينية الأخرى، ولا يقيد توزيع المواد الدينية بشكل عام طالما أنها غير معادية للاسلام. ولا يحظر القانون أو يقيد اشتيراد او امتلاك او توزيع الأدبيات والملابس والرموز الدينية. كما لا يفرض القانون نظاما خاصا باللباس الديني.

يجتمع رجل دين شيعي كبيرمع كبار المسؤولين الحكوميين، ويدلي بتصريحات عامة ويتفاعل مباشرة مع هؤلاء المسؤولين. ولكن الحكومة لم تحاول إرغام المجموعة على التسجيل.

تشكل الدراسات الإسلامية جزءا من المقرّر التعليمي في المدارس الحكومية وهي مواد أساسية وإلزامية بالنسبة لجميع طلاب المدارس العامة. ويعدّ المذهب المالكي من فقه السنة أساس المقرر الدراسي الذي استغرق إعداده عدة عقود، ولا يشمل التقاليد الجعفرية لدى الشيعة.

لا تحدد الحكومة الديانة أو المذهب اللذين ينتمي إليهما الفرد في وثائق الهوية الوطنية. وعند مولد أي طفل، تطلب المكاتب الحكومية من والديْ الصبي أثناء طلب شهادة الميلاد تحديد ديانته وليس طائفته الدينية. ولا تشمل شهادة الميلاد الرسمية تلك المعلومات.

القيود المفروضة على الحرية الدينية

تساهم سياسة الحكومة وتطبيقاتها في ممارسة الشعائر الدينية عموما بشكل حر، غير أن الحكومة فرضت قيودا على هذا الحق، وواصلت مراقبة الشيعة والسنة بل وأدخلت بعض القيود عليهم. وواصل أعضاء جماعات دينية أخرى ممن يمارسون شعائر ديانتهم بشكل هادئ ذلك دون تدخل الحكومة التي سمحت لهم بإقامة أماكن خاصة للعبادة بهم وعرض بعض رموزهم الدينية بما فيها الصلبان وصور الأولياء والقديسين.

لت عدة مجموعات مسيحية دون تسجيل لدى الحكومة. وفي 14 آيار/ مايو 2009، أمرت وزارة التنمية الاجتماعية ست مجموعات كانت قد أمرتها بالتسجيل في كانون الثاني/ يناير 2008 في أعقاب شكاوى تقدم بها الجيران تتعلق بوقوف السيارات، بإغلاق أبوابها بحلول 14 آيار/ مايو 2009، بعد رفض طلبات التسجيل التي تقدمت بها. كما رفضت الوزارة تسجيل 10 مجموعات أخرى كانت قد تقدمت بطلبات للتسجيل.

أفاد أعضاء في الطائفة البهائية بأنهم لم يسعوا للحصول على الاعتراف الرسمي من قبل الحكومة، إلا أنهم حافظوا على مقبرة مفتوحة أمام دفن الأموات تقع على أرض تبرعت بها الحكومة، وكذلك على مركز بهائي أسسوه عام 1963، وعلى أرض لبناء معبد بهائي عليها في المستقبل.

موّلت الحكومة وراقبت ودققت في نشاط جميع المؤسسات الدينية الرسمية بما فيها مساجد السنة والشيعة، والمآتم الشيعية، وهيئات الوقف الشيعية والسنية، والمحاكم الشرعية التي تمثل المدارس الجعفرية (الشيعية) والمالكية (السنية) في الفقه الإسلامي. وقد راجع المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ووافق على جميع التعيينات الخاصة برجال الدين لدى الطائفتين السنية والشيعية. ونادرا ما تدخلت الحكومة فيما يعد احتفالات دينية مشروعة. كما سمحت بعقد تجمعات دينية في أماكن عامة أبرزها مسيرات الشيعة في الاحتفالات السنوية الضخمة في شهري رمضان ومحرم، لكن الشرطة راقبت عن كثب تلك الاحتفالات خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

لم تحظر الحكومة أو تقيد أو تعاقب أولياء الأمور لقيامهم بتربية أطفالهم طبقا للتعاليم والممارسات الدينية التي يختارونها. ولم تتطلب الحكومة من الأفراد ممارسة أي ديانة أو الانتماء إليها. ولم يواجه المهاجرون أو غير المواطنين أي مصاعب حكومية في ممارستهم لمعتقداتهم.

تعرض المكتبات وتبيع نسخ الإنجيل ومنشورات مسيحية أخرى فضلا عن نشرات إسلامية وغير إسلامية. وتبيع الكنائس كذلك بعض المواد المسيحية بما فيها الكتب والأشرطة الموسيقية وبلاغات الزعماء المسيحيين بشكل علني ودون قيود. وتتوفر المواد الدينية لشتى المذاهب الإسلامية ومنها أشرطة الكاسيت لخطب الفقهاء والدعاة المسلمين من بلدان أخرى، كما أن نشرات المجموعات الدينية الأخرى متوفرة أيضا. وسمحت الحكومة بنشر ومناقشة كتاب وضعه مواطن بحراني حول الطائفة البهائية في البلاد. وفي 18 كانون الثاني/ يناير 2009، أمرت وزارة الثقافة وشؤون الإعلام بحجب مواقع على شبكة الانترنت تحرض على الطائفية، والمواقع التي تعد معادية للإسلام أو إباحية.

لم ترد أي تقارير تفيد بأن الحكومة قامت بمراقبة أقليات دينية أخرى. وقد حاولت الحكومة كبح الخطابات والمواد التي تعزز عدم التسامح أو الكراهية تجاه أي دين معين أو رموز دينية.

لا يحظى الشيعة سوى بتمثيل ضئيل في وزارة التعليم سواء في المناصب القيادية أو في صفوف كبار الأساتذة الذين يدرّسون الدراسات الإسلامية ويراقبون نهج الأساتذة الآخرين ويقدمون إليهم التوجيهات. وفي مرحلة التعليم الثانوي، لم يكن بين حوالي اثني عشر من كبار أساتذة الدراسات الإسلامية سوى اثنين من الشيعة. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الشيعة ضمن أساتذة الدراسات الإسلامية، سعت السلطات التعليمية لتنفيرهم من إدخال مضمون دراسي حول التعاليم والممارسات الشيعة وطلبت منهم إتباع المقرر الدراسي القائم.

استمرت وزارة الإعلام في تجاهل طلبات قدمتها محطة التلفزيون التي تملكها الدولة لبث خطبة الجمعة على الهواء من مساجد الشيعة على غرار ما تسمح به لمساجد السنة.

لم تمنع الحكومة أو تعاقب استيراد وحيازة أو توزيع الأدبيات والملابس أو الرموز الدينية.

يقوم المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية بالإشراف على برامج جميع المواطنين الذين يدرسون العلوم الدينية في الخارج. ولم توجد قيود على عدد الأشخاص الذين يريدون الحج إلى الأضرحة والأماكن المقدسة الشيعية الأخرى في إيران والعراق وسوريا. وتراقب الحكومة حركة السفر إلى إيران وتدقق مع الأشخاص الذين يريدون تلقي الدراسات الدينية هناك.

لم تقم الحكومة بمعاقبة المواطنين على أي روابط لهم مع أتباع ديانتهم في بلدان أخرى، ولكن بعض المسؤولين عبروا عن قلقهم من النفوذ الايراني على السكان الشيعة. ولم تتطلب الحكومة من المواطنين أداء أي قسم ديني أو ممارسة عناصر من دين معين، كما أنها لم تمنعهم من التعبير العلني، أو ممارسة أي عناصر من ديانتهم.

ورغم وجود بعض الاستثناءات، تمتعت الأقلية السنية بوضع تفضيلي في البحرين. وغالبا ما تمتع الأشخاص السنة بمعاملة تفضيلية خلال التوظيف في مناصب حكومية حساسة ومناصب إدارية في قطاعات الخدمة المدنية والجيش. وشغلت أعداد محدودة فقط من المواطنين الشيعة مناصب هامة في مرافق الدفاع والأمن الداخلي، وإن كانوا بأعداد اكبر في صفوف المجندين. وذكر جهاز الشرطة انه لم يسجل او ينظر في المعتقد الديني عند التوظيف، إلا أن مزاعم الشيعة استمرت بأنهم لم يتمكنوا من الحصول على وظائف حكومية، خاصة في قوات الأمن وذلك بسبب إنتمائهم الطائفي. وقد تم توظيف بعض الشيعة في بعض فروع الشركة مثل الشرطة المجتمعية وشرطة المرور، وسمح لهم في حالة واحدة على الأقل بحمل السلاح.

كان المتخصصون في تحديد المقرر الدراسي في قسم الدراسات الإسلامية في مديرية المقررات في وزارة التعليم جميعا من السنة. وشكلت مديرية المقررات لجنة منفصلة للأساتذة والفقهاء الشيعة، بموازاة أعضاء اللجنة الأصلية، من أجل تطوير مقرر الدراسات الإسلامية لمعهد الجعفري، وهو المعهد الوحيد الذي تموّله الحكومة والذي يمكن للمدرسين فيه مناقشة المعتقدات والتقاليد الشيعية. وهناك خمس حوزات جعفرية مسجلة، وخمس مدارس دينية سنية مسجلة.

كان هناك 723 مسجدا شيعيا و339 مسجدا سنيا مسجلا لدى الحكومة. وقد وفرت وزارة العدل والشؤون الاسلامية، والمجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، والبلاط الملكي مبلغ 11,160,274 دينار (29,574,726.10 دولار أميركي) لتمويل 27 مشروع ديني للشيعة و 19 مشروعا للسنة في جميع أنحاء البلاد. وفي أحدث مشاريع التطوير، كما هو الحال في مدينتي حمد وعيسى اللتين يعيش فيهما خليط من الشيعة والسنة، تبيّن أن هناك عدم تقارب بين عدد مساجد السنة ومساجد الشيعة. ففي مدينة حمد حيث يُقدر عدد الشيعة بأكثر من 50 في المائة من مجموع السكان، هناك 22 من مساجد السنة و5 مساجد كبرى للسنة، بينما لا يوجد سوى 5 مساجد للشيعة و مسجد واحد ضخم لهم، وهناك مسجد ثان على وشك الانتهاء. ويمثل ذلك زيادة بمسجد سني واحد، وخمسة مساجد شيعية، ومسجد شيعي ضخم واحد بالمقارنة مع عام 2008. ووافقت وزارة العدل والشؤون الإسلامية على طلب قدمه الشيعة لإقامة مأتم في مدينة حمد، غير أن الأرض التي تم تخصيصها لذلك كانت على مسافة بعيدة بالنسبة لبقية السكان. وكحلّ بديل، حوّل الشيعة أجزاء من منازلهم إلى مآتم. ومنحت الحكومة ألأرض والتمويل لتأسيس الصندوق الخيري السني في مدينة حمد، لكنها لم تخصص أرضا مماثلة للسكان الشيعة الذين قرروا استئجار بناية قائمة لاستخدامها لمكاتب الصندوق الخيري الشيعي.

يتعين على كل جماعة دينية الحصول على ترخيص من وزارة العدل والشؤون الإسلامية لممارسة نشاطها. وقد تحتاج أي جماعة دينية لموافقة وزارات التنمية الاجتماعية والإعلام و/ أو التعليم للقيام ببعض نشاطاتها مثل فتح مدرسة جديدة. وتعمل الجماعات المسيحية المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية بحرية ويمكن تقديم مرافقها لجماعات مسيحية أخرى لا تمك أماكن للعبادة خاصة بها. ويتم السماح لتشييد أربعة معابد للسيخ وعدد من معابد الهندوس ومكان مخصص لحرق جثامين الموتى من الهندوس بحرية في البلاد. وقد أقيم المعبد الهندوسي المكرس لكريشنا في المنامة لأكثر من 150 سنة. وفيما يظل كنيس الجالية اليهودية الوحيد مغلقا منذ عام 1948، تظل المقبرة اليهودية مفتوحة لدفن الموتى اليهود. ويعتبر عقد اجتماع ديني بدون تصريح أمرا غير مشروع، ولكن لم تكن هناك تقارير تفيد بأن الحكومة امتنعت عن اصدار مثل هذا التصريح للمجموعات الدينية، في الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وهناك عدة مجموعات مسيحية غير مسجلة.

تمنح المحاكم التي تنظر في حالات الطلاق حضانة الأطفال إلى الأمهات بشكل اعتيادي سواء كنّ من الشيعة أو السنة حتى يبلغ الأطفال سنّا معينا تنتقل بعده الحضانة إلى الأب تبعا للمذهبين الجعفري والمالكي. وفي جميع الحالات باستثناء حالات عدم الأهلية العقلية، يحتفظ الأب، بغض النظر عن قرارا الحضانة، بالحق في اتخاذ بعض القرارات القانونية بالنسبة لأطفاله مثل الوكالة على أي ممتلكات تكون في حوزة الطفل حتى يبلغ السن القانوني. وتفقد الأمّ التي لا تتمتع بالجنسية البحرينية أوتوماتيكيا حق حضانة أطفالهما إذا طلقت زوجها البحريني.

في 13 كانون الثاني/ يناير 2009، اقترحت الحكومة قانونا لجعل أحكام الأحوال الشخصية في المحاكم السنية والشيعية قياسية. واستجابة للمعارضة السنية للجزء الجعفري المقترح، سحبت الحكومة المسودة المشتركة وتقدمت فقط بالجزء السني-المالكي. وفي 27 آذار/ مايو 2009، صدّق الملك على الجزء السني-المالكي من القانون.

تعتمد المحاكم المدنية ديانة غير المسلمين لتحديد أحوالهم المدنية فيما يتعلّق بأمور الزواج والطلاق والميراث.

لم ترد أنباء عن وجود سجناء أو محتجزين دينيين في البحرين.

إكراه الشخص على التحول إلى دين آخر

لم ترد أية تقارير عن حدوث عمليات إكراه على التحول من دين إلى آخر، بما في ذلك للمواطنين الأميركيين القاصرين الذين أخطُفوا أو نُقلوا بصورة غير مشروعة من الولايات المتحدة، أو عن رفض السماح لهؤلاء المواطنين بالعودة إلى الولايات المتحدة.

التحسنات والتطورات الإيجابية في احترام الحرية الدينية

في 4 كانون الثاني/ يناير، قامت وزارة العدل والشؤون الاسلامية بتسجيل زواج بهائي كزواج مدني، وليس كزواج اسلامي.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، سمحت الحكومة لأعضاء كنيسة عوالي بزيارة سجناء مسيحيين كل شهر لتقديم ملابس وكتب مسيحية إليهم. وقام أعضاء كنائس أخرى أيضا بزيارات دورية للسجناء المسحيين.

عملت وزارة التعليم مع وزارة العدل والشؤون الاسلامية على تطوير منهاج دراسي ديني جديد للمدارس والممارسات الفقهية الاسلامية الرئيسية الخمس. ويضم المنهج الجديد محتوى يعارض التشدد، وكان، بنهاية الفترة التي يغطيها التقرير، في انتظار موافقة الحكومة قبل عرضه على البرلمان للحصول على الموافقة التشريعية.

الجزء الثالث - حالة الاحترام المجتمعي للحرية الدينية

خلّفت التوترات الإقليمية بين السنة والشيعة أثرا على العلاقات الداخلية بين المسلمين. وتتمتع الأقلية السنية عموما بوضع تفضيلي. ويميل القطاع الخاص نحو توظيف الأفراد الشيعة في وظائف تتطلب مهارات أقل مقابل رواتب اقل. وكانت الخدمات التعليمية والاجتماعية والبلدية في أغلب الأحياء الشيعية متدنية بالمقارنة مع الأحياء السنية.

كان التحوّل إلى الإسلام من ديانات أخرى أمرا شائعا خاصة في حالات الزواج بين رجال مسلمين ونساء غير مسلمات. وتم الترحيب عادة بهاته المسلمات بين صفوف المسلمين. من ناحية أخرى، لا يتسامح المجتمع البحريني عادة مع من يرتد عن الإسلام ويعتنق ديانة أخرى. ووردت أنباء عن أن بعض الأسر والمجتمعات المحلية تبرأت من أولئك الأشخاص، وعرّضتهم أحيانا للتعذيب الجسدي. واعتقد البعض ممن تحولوا إلى ديانة جديدة أن من الضروري مغادرة البحرين دون رجعة.

في 7 آذار/ مارس 2009، قام مشاغبون من الشيعة بإلقاء زجاجات مولوتوف حارقة على شاحنة يقودها باكستاني سني أثناء عبوره لقريتهم. وقد توفي الرجل في 21 آذار/ مارس نتيجة حروق لحقت به في الحادث. وفي 11 نيسان/ ابريل، أصدر الملك عفوا عن 178 شخصا اتهموا بجرائم تتعلق بالأمن، مثل الشغب وسرقة سلاح خاص بالشرطة وإشعال الحريق والإعتداء على عربة شرطة. وكان كل المشمولين بالعفو من الشيعة تقريبا. وقد تمّ تعليق الاتهامات الجنائية الموجهة ضد الشبان الشيعة السبعة والعشرين المشتبه في مشاركتهم في الهجوم بقنابل المولوتوف الحارقة في 7 آذار/ مارس وفي وفاة شرطي باكستاني سني في نيسان/ ابريل 2008، ولكنّهم مكثوا في الحجز انتظارا للتوصّل إلى اتّفاق حول تعويض أقاربه. واستمرت المشاكل النابعة أساسا مما يعتقد بأنه معاملة غير متساوية من جانب الحكومة للشيعة في البلاد ومن عنف الشوارع الذي يناصره بعض المتشددين الشيعة.

نظمت جمعية التوعية الإسلامية، وهي جماعة شيعية، مؤتمرها السنوي في مارس عام 2008 من خلال الغاية المعلنة بتذويب التوتر بين الطوائف الإسلامية. ودعت الجمعية فقهاء من الشيعة والسنة للمشاركة في المؤتمر. وتحدث في المؤتمر الفقيهان السلفيان (السنيان) البحرينيان المستقلان الشيخ صلاح الجودر والشيخ راشد المريخي، وكذلك الفقيهان الشيعيان الشيخ عيسى قاسم والشيخ عبد الله الغريفي حول أهمية التعاون الطائفي. وخلال العام ذاته، دعت الجمعية فقهاء من السنة والشيعة من الخارج للمشاركة في الملتقيات، وللحديث عن الوحدة والوعي المتزايدين لدى المسلمين. وقد قبل بعض الفقهاء السنة تلك الدعوات.

سمح معبد كريشنا الهندوسي للهندوس الذين يؤمنون بآلهة أخرى وللسيخ باستعمال مرافقه لأداء طقوسهم الدينية على مدار العام.

الجزء الرابع - سياسة الحكومة الأمريكية

أثارت الحكومة الأمريكية قضايا الحرية الدينية مع حكومة البحرين ضمن سياستها الشاملة لتشجيع حقوق الإنسان.

واصل مسؤولو الحكومة الأمريكية اتصالاتهم المنتظمة مع ممثلي منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية لمناقشة قضايا الحرية الدينية وقضايا أخرى تهم حقوق الإنسان. وشهدت الاجتماعات المنتظمة مع نشطاء حقوق الإنسان تأكيد التزام الحكومة الأمريكية بالحرية الدينية وقضايا أخرى تهم حقوق الإنسان.

ومن أجل إرساء علاقات أفضل بين المسلمين وغير المسلمين، نظمت الولايات المتحدة مجددا زيارة إمام أمريكي بارز خلال شهر رمضان في عام 2008 وهو رئيس مؤسسة تبادل الحضارات والتعاون الإمام بشار عرفات. وقد اجتمع الإمام مع رجال دين ومسؤولين حكوميين ومنظمات غير حكومية وطلاب وعدد من المواطنين البحرينيين العاديين. كما ألقى عدة محاضرات وأجرى عدة مقابلات حول الحوار بين الأديان والتسامح الديني. وقد أمّ الإمام عرفات المصلين في أبرز مسجد في البلاد.